المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 29-10-2006 العـــدد : 1394
الصفحـات : 36 المسلسل : 27

غير واضحة تصوير

الخبير القانوني والجيوستراتيجي الفرنسي شارل سانت ـ برو لـ (المجلة):

نظام البيعة نموذج يحتذى في عصرنته ونظرته المستقبلية

باريس ـ عثمان تزغارت

■ **يعد الخبير الفرنسي شارل سانت ـ برو أحد أبرز الأخصائيين في القضايا الجيوستراتيجية وفي الشؤون القانونية. فهو مدير (مرصد الدراسات الجيوسياسية) في باريس، وأستاذ قانون متخصص في العالم العربي والإسلامي بجامعة السوربون الخامسة. (المجلة) التقته في باريس، وأجرت معه هذا الحوار الذي يحلّل فيه قانون نظام البيعة الجديد في المملكة، ويرصد أهميته القانونية وأبعاده الجيوستراتيجية...**

● بعد إطلاعك على نص القانون الجديد المتعلق بنظام البيعة في المملكة العربية السعودية، ما هو تحليلك الأولي له، كخبير في القانون وأيضا كأخصائي في شؤون الجيوستراتيجية السياسية؟

ـ هذا القانون يشكّل خطوة إصلاحية ذات أهمية استراتيجية قصوى. وهي تستجيب لحاجة حيوية وملحّة بالنسبة إلى استقرار نظام الملك السعودي وعصرنة مؤسساته. وهو ما أدركه جيدا (خادم الحرمين الشريفين) الملك عبد الله بن عبد العزيز، كما تدل على ذلك الخطوات الإصلاحية المتعددة التي أطلقها منذ توليه الحكم. ويأتي هذا القانون الجديد المتعلق بتقنين نظام البيعة، ليشكّل قفزة نوعية جديدة في هذا المسار الإصلاحي. وهذه خطوة حكيمة في تأمين استقرار وديمومة نظام الملك ووحدة مؤسساته التي هي ضمانة وحدة البلاد واستقرارها. وخاصة أن هذا القانون يعد نموذجا يُحتذى به في عصرنته ودقته ووضوحه وفي عمق نظرته المستقبلية الهادفة إلى تقنين ومَأسَسَة (أي استكمال البناء المؤسساتي) إجراءات تولي وممارسة الملك وانتقاله من الملك إلى ولي عهده. وذلك من أجل ضمان استمرارية النظام واستقرار الدولة وتحصين مسار تطويرها وتحديثها وإصلاحها ضد أية هزات أو أزمات طارئة. فهذا القانون لم يترك أية حالة أو احتمال، مهما كان مستبعدا، إلا واحتاط له، ووضع له أسسا وآليات قانونية تحول دون حدوث أي فراغ أو خلاف من شأنه أن ينعكس على استقرار الدولة وعلى وحدتها الوطنية.

● ما هي برأيك أهم ميزات هذا القانون ونقاط القوة فيه؟

ـ النقطة الأولى التي تجب الإشادة بها، وهي التي تفسّر إلى حد كبير، برأيي، موجات الحماس والترحيب والارتياح التي قوبل بها قرار الملك عبد الله بن عبد العزيز بإصدار هذا القانون، وتتمثل في توقيته الصائب. فهو يأتي في مرحلة تشهد فيه المملكة العربية السعودية حركية كبيرة واستقرارا شاملا، على كافة الأصعدة الاقتصادية منها والسياسية والأمنية. فهذا القانون إذن لم يأت كردة فعل، ولم يُولد في خضم أزمة. بل هو نتاج نظرة استقبلية ثاقبة تريد أن تستبق الأمور من أجل تأمين المستقبل، وتفادي الوقوع في أية أزمات أو ما يسمى في الأعراف القانونية بـ (الفراغ الدستوري). المملكة العربية السعودية تشهد الآن مرحلة من الامتياز على كافة المستويات. لكن الملك عبد الله بفضل نظرته المستقبلية الثاقبة، وضمن تصوّره الاستراتيجي المتكامل الهادف لإصلاح وتطوير المملكة على كافة الأصعدة، أدرك أن استقرار ووحدة العائلة الملك هو الدعامة الأساسية لاستقرار البلاد ووحدتها الوطنية. والجميع يعرف أن نظام الملك السعودي يعد من أكثر أنظمة الحكم استقرارا وتجانسا، وذلك بفضل الرؤية الموفقة التي سنّها الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود.

ومن المؤكد أن القاعدة الرائدة التي سنّها الملك ابن سعود في انتقال الحكم بين أبنائه أخا عن أخا، بدلا من القاعدة الملكية التقليدية المتمثلة في توريث الحكم من الآباء إلى الأبناء، كان لها دور استراتيجي مركزي في ضمان استقرار الحكم، وخاصة في دولة بمثل ثقل وأهمية

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 29-10-2006
الصفحـات : 37
العـــدد : 1394
المسلسل : 27

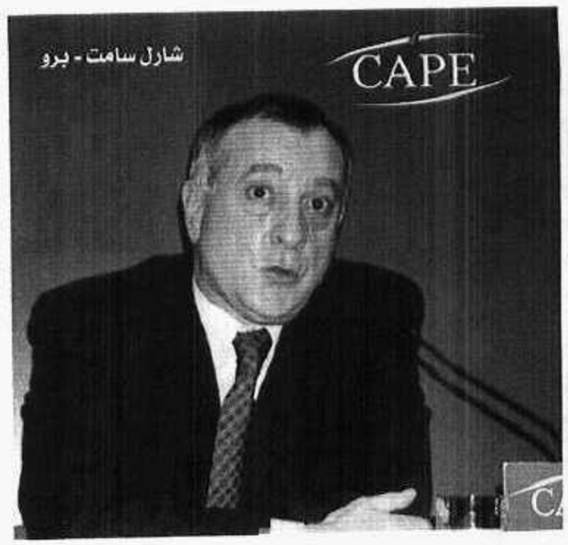

المملكة العربية السعودية. وذلك ما جعل نظام الملك في السعودية يسير طيلة كل هذه السنين الماضية في إطار شامل من التوافق والإجماع بين أبناء الملك المؤسّس. لكن سُنّة الحياة تجعل هذه القاعدة الرائدة والموفقة غير قابلة للاستمرار بشكل دائم، وذلك أمر طبيعي بفعل تقدّم أبناء الملك المؤسّس في العمر. لذا، كان لابد من التفكير في نظام جديد للبيعة وانتقال الحكم، يكون كفيلا بإيجاد آليات بديلة للاستمرار في إدارة شؤون الحكم في جو من التوافق والإجماع، لا بين أبناء الملك المؤسّس فحسب، بل أيضا بين أبناء الأبناء من بعدهم. ولقد كانت حكمة الملك عبد الله بن عبد العزيز في سنّ هذا النظام الجديد للبيعة وتقرير آلياته في ظل جو التوافق والإجماع الذي تحظى بها المملكة والأسرة الحاكمة حاليا. وعدم ترك ذلك حتى تتولّد الأزمات.

وإن هذه النظرة الاستراتيجية في التخطيط للمستقبل، واستشراف آفاقه، وقراءة تحدّياته القادمة، والاحتياط لها سلفا.. هذه النظرة جديرة بأن تُحتذى لا في المنطقة العربية . الإسلامية فحسب، بل على الصعيد العالمي. ولا مبالغة في ما أقوله. فإذا نظرنا إلى الآليات القانونية التي وضعها نظام البيعة الجديد الذي سنّه الملك عبد الله بن عبد العزيز، نجد أنه لم يترك أي احتمال أو أية ثغرة يمكن أن تكون مثار غموض أو خلاف أو فتنة، بما من شأنه أن تنعكس سلبا على تطوّر البلاد واستقرارها ووحدتها. وإذا قارنا ذلك بدول الجوار العربي، سواء تعلّق الأمر بأنظمة ملكية أم جمهورية، نجد أن مثل هذا التقنين والوضوح والدقة المؤسساتية التي أسّس لها الملك عبد الله بن عبد العزيز جديرة بأن تكون نموذجا يحتذى به. ففالبية دول المنطقة، إن لم تكن كلها، تفتقد لمثل هذه الآليات الدقيقة فيما يتعلق بتولي الحكم وانتقاله. مما يجعل الفترات الانتقالية في العالم العربي دوما فترات عصيبة وعُرضة للكثير من الأزمات والفتن والخلافات.

• لقد قلت آنفا إن نظام البيعة السعودي الجديد يشكّل نموذجا يجب أن يُحتذى به لا عربيا فحسب، بل عالميا أيضا. هل لك أن تشرح لنا ما قصدته بالتفصيل من وجهة نظر القانون و(الفقه الدستوري)؟

- إذا ذهبنا أبعد وأعمق في قراءتنا لنظام البيعة السعودي الجديد، نجد أنه . مثلا . يضع آليات دقيقة للسهر على أهلية الملك وولي عهده لممارسة الحكم، حيث تم وضع قواعد واضحة وشفافة تسهر عليها لجنة مؤهلة وذات صلاحيات كاملة في تحديد أهلية الملك صحيا لممارسة الحكم، أو نقل الحكم إلى ولي عهده بشكل دائم أو مؤقت وفقا لحالته الصحية. وكل ذلك، وفق قواعد وآليات دقيقة جدا، ومعروفة من الجميع.

هذا الأمر، يجب الاعتراف بأن الديموقراطيات الغربية ذاتها ما تزال تفتقد إليه. فمرض الحاكم يشكل إحدى التحديات الأكثر استعصاء على المعالجة من وجهة النظر القانونية والدستورية. فمن الذي يقيّم مدى أهلية الحاكم صحيا؟ ومن يحق له أن يقرر استمراره أو إعفاءه؟ هذه مسألة حساسة وشائكة للغاية.

والجميع يذكر عندنا في فرنسا، مثلا، كيف أن مرض الرئيس جورج بومبيدو أُخفي عن الجميع لسنين طويلة، ولم يعرف به الفرنسيون إلا بعد الوفاة المفاجئة للرئيس. والأدهى من ذلك أن الرئيس ميتران، الذي تعهد عند توليه الحكم بأن يكون أكثر شفافية في هذا الشأن، وقرّر نشر تقارير دورية عن حالته الصحية، حين أصيب بالسرطان لاحقا، قرر إخفاء ذلك عن الفرنسيين، وأجبر طبيبه الشخصي على أن يُصدر دوريا تقارير صحية كاذبة. والسبب في ذلك أنه لم يتم سن آليات مؤسساتية متعددة الأطراف وذات صلاحيات حقيقية في تقييم الحالة الصحية للحاكم، وتقرير مدى أهليته للاستمرار في الحكم.

وأعترف أنني لم أر من قبل في أية دولة، ملكية كانت أو جمهورية، آليات قانونية في هذا الشأن بمثل الدقة والوضوح والشفافية التي تضمنها قانون نظام البيعة الجديد في السعودية ■